أهم أخلاقيات العمل العام في مصر
خلال العصر البطلمي (332 ق.م – 30 ق.م)
دراسة تاريخية تحليلية

د. ماجد هاشم كيلاني

دكتوراه في القانون الخاص، شعبة فلسفة القانون وتاريخه من كلية الحقوق

جامعة مدينة السادات

مصر

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث أهم أخلاقيات العمل العام في مصر خلال العصر البطلمي (332 ق.م – 30 ق.م) ، في إطار دراسة تاريخية تحليلية تسعى إلى الكشف عن القيم والمبادئ التي نظمت أداء شاغلي المناصب العامة – المصريين واليونانيين – العاملين في الجهاز الإداري البطلمي. ويركز البحث على المبادئ الأخلاقية التي ساهمت في ضبط السلوكيات شاغلي المناصب العامة مثل الأمانة ، والنزاهة ، والانضباط ، كما يناقش البحث العلاقة بين الأخلاق الإدارية والاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة البطلمية ، ويخلص البحث إلى أن أخلاقيات العمل العام كانت ركيزة أساسية في تنظيم الإدارة البطلمية، وأسهمت بدرجة كبيرة في إحكام السيطرة على موارد الدولة وتحقيق قدر من الاستقرار السياسي والإداري في دولة مصر البطلمية .

Abstract

This research examines the most important ethics of public service in Egypt during the Ptolemaic period (332 BC – 30 BC), within the framework of an analytical historical study that seeks to uncover the values and principles that governed the performance of public officials – both Egyptian and Greek – working in the Ptolemaic administrative apparatus. The research focuses on the ethical principles that contributed to regulating the behavior of public officials, such as honesty, integrity, and discipline. It also discusses the relationship between administrative ethics and the political and economic stability of the Ptolemaic state. The research concludes that the ethics of public service were a fundamental pillar in the organization of the Ptolemaic administration and contributed significantly to tightening control over state resources and achieving a degree of political and administrative stability in Ptolemaic Egypt.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في قلة الدراسات المتخصصة التي تناولت أخلاقيات العمل العام في مصر خلال العصر البطلمي بوصفها موضوعًا مستقلًا ، إذ ركزت أغلب الدراسات على الجوانب السياسية والاقتصادية ، دون تحليل كافٍ للقيم الأخلاقية التي نظمت أداء الجهاز الإداري، ومدى تأثيرها في استقرار الدولة وكفاءة إدارتها.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من كونه يسلط الضوء على البعد الأخلاقي للإدارة البطلمية ، ويبرز دور القيم والمبادئ في تنظيم العمل العام ، كما يسهم في فهم تطور الفكر الإداري في مصر القديمة ، ويوضح العلاقة بين الأخلاق والاستقرار السياسي والاقتصاد ي، الأمر الذي قد يساهم في إثراء الدراسات التاريخية والإدارية المقارنة.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى :

- التعرف على طبيعة الجهاز الإداري في العصر البطلمي.
- تحديد أهم القيم الأخلاقية والفلسفية التي نظمت العمل العام.
- تحليل النصوص والقوانين المنظمة لسلوكيات شاغلي المناصب العامة .
- بيان أثر أخلاقيات العمل في استقرار الدولة البطلمية.

مناهج البحث

اعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي من خلال دراسة وتحليل المصادر والروايات التاريخية والبرديات والنصوص القانونية البطلمية ، بالإضافة إلى المنهج الوصفي في عرض واجبات المنصب العام .

نتائج البحث

حاول البحث تأكيد الآتي :

- تميز النظام الإداري البطلمي بتنظيم دقيق قائم على الرقابة والمحاسبة.
- وجود قيم الأمانة والانضباط والمسؤولية كقيم أخلاقية وقانونية في الدولة المصرية البطلمية .
- دعم الأخلاقيات الإدارية في للاستقرار المالي والاقتصادي في دولة مصر البطلمية .
- تأثر أخلاقيات العمل بالمزيج الأيديولوجي الحضاري المصري—اليوناني.

مقدمة

فرض النظام الإداري البطلمي مجموعة من الالتزامات أو المهام الإدارية على شاغلي المناصب العامة العاملين به والمنتمين له ، والتي من أهمها ما يلي :

- **حسن معاملة الجمهور**
- **وجوب طاعة الرؤساء واحترامهم وتنفيذ أوامرهم**
- **وجوب أداء العمل بدقة وأمانة واجتهاد**
- **الحفاظ على كرامة المنصب العام**
- **المحافظة على مواعيد العمل**
- **المحافظة على الممتلكات والأموال العامة**
- **المحافظة على أسرار العمل**
- **وجوب التعاون مع الزملاء لإنجاز العمل**
- **وجوب الابتعاد عن شرب الخمور أثناء ممارسة العمل**
- **عدم قبول شاغل المنصب العام أي هدايا أو رشاوى أو عمولات بمناسبة قيامه بواجبات منصبه**

وفيما يلي شرح لكل فكرة

- **حسن معاملة الجمهور :**

كان على شاغل المنصب العام أن يحسن معاملة الجمهور ، و يحترمهم ، ويتصرف معهم طبقا لما تقتضيه قواعد التوقير والعدالة , ويبرهن على ذلك أقوال الفيلسوف " بطليموس بن جلوسياس " الذي نصح شاغلي المناصب العامة بأقواله الفلسفية قائلا لهم : [1]

" لا تسب من لا تعرفه "

" لا تبن بيتك بما جنيته من مظالمك "

" أصغ إلى كلام توبيخ لأنك تعرف أن ما يقال حسن "

ويقول أحد فلاسفة اليونان القدامى أيضا : " **إذا أحببت الناس من كل قلبي , وبادلوني هم حبهم من كل قلوبهم , يسوءني غيابهم عني , كما يسوءهم غيابي عنهم , وأتوق لصحبتهم , كما يتوقون لصحبتي** "[2] , ويقول طبيب آخر عن نتاج حسن تعامله مع الناس :

" **أرجو أن أشتهر مدى الدهر بين الناس** "[3]

---

[1] د. سليم حسن – مصر القديمة : من عهد بطليموس الخامس إلى نهاية عهد بطليموس السابع مع فصل في عبادة الحيوان في العهود المتأخرة – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة –1999– ص 338 وما بعدها

[2] ول وايريل ديورانت – قصة الحضارة : حياة اليونان – الجزء الثاني من المجلد الثاني – ترجمة / محمد بدران – دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع – بيروت – 1971م – ص230

[3] ول وايريل ديورانت – قصة الحضارة : حياة اليونان – الجزء الثاني من المجلد الثاني– ص193

وعن لباقة وكياسة الفيلسوف "سقراط" وحسن تعامله مع الناس يقول أحد التلاميذ :

" كان من أحسن الناس حديثاً "[4]

فكان على شاغل المنصب العام إنجاز مصالح الجمهور المتعامل مع المرفق العام في الوقت المناسب , مع وجوب الابتعاد عن المحسوبيات وتفضيل شخص على آخر لاعتبارات شخصية كاعتبارات الصداقة والقرابة والجيرة وما إلى ذلك من اعتبارات , ولم يكن ذلك حبا في الجمهور كما كان الفراعنة يفعلون , وإنما كان استنزافا لأموال الجمهور التي كانت تصب في خزانة البلاد العامة بما يُنعش النظام المالي في مصر البطلمية .

لذلك يمكن القول بأن مبدأ حسن معاملة الجمهور كان ذو يتسم بطابعين :- **طابع إداري** ملزم لشاغل المنصب العام البطلمي من الناحية العملية , **وطابع فلسفي** ملزم لشاغل المنصب العام من الناحية النظرية , وهذا كله من ناحية اللوائح والقوانين وأقوال الفلاسفة اليونانيين , أما من الناحية الواقعية فالأمر يختلف كثيرا , إذ أن معاملة شاغل المنصب العام للجمهور كانت مزدوجة ومتغايرة إلى حد كبير , فكانت تتسم بالتفاؤل والترحيب مع الجمهور الإغريقي , بينما كانت تتسم بالجمود والقسوة مع الجمهور المصري المتعامل مع مرافق الدولة المصرية في عصر البطالمة[5] .

– وجوب طاعة الرؤساء واحترامهم وتنفيذ أوامرهم :

كان الرؤساء – في ظل النظام الإداري البطلمي– يراقبون شاغلي المناصب العامة بعناية وحرص , ضمانا لحسن إنتاجهم الذي سيصب في الخزانة العامة للدولة[6] , كما كان شاغلي المناصب العامة يطيعون أوامر وتعليمات رؤسائهم وبخاصة التعليمات الصادرة عن الإدارة المالية , وينفذون هذه الأوامر بحزم وعدل[7] , ومن بين النصوص الفلسفية البطلمية التي توجب على المرؤوس الخضوع لرئيسه , وبذل الجهد في العمل دون التأذّي من ذلك , نجد ذلك النص القائل :

" إن الذي يقول ليس في استطاعتي تقبّل ملحوظة فليترك وحده "[8]

وقد أكد البطالمة النصوص الفرعونية التي توجب على المرؤوس طاعة الرؤساء , وحافظوا على متونها , وفعّلوها وبخاصة نصوص الحكيم " آني " التي جاء فيها :[9]

" انحن خضوعا لمن هو أعلى منك , لرئيسك الحكومي لكي يظل بيتك عامرا "

" لا ترد على تقريع يوجهه إليك رئيس إداري في غضبه , وليكن ما تقوله عذبا لطيفا "

وجوب أداء العمل بدقة وأمانة واجتهاد :

---

(4) ول وايريل ديورانت – قصة الحضارة : حياة اليونان – الجزء الثاني من المجلد الثاني– ص232

(5) د. سليم حسن – موسوعة مصر القديمة : الإسكندر الأكبر وبداية عصر البطالمة في مصر – الجزء الرابع عشر – مكتبة الأسرة – القاهرة – 2000 – ص 203

(6) د. سليم حسن – موسوعة مصر القديمة : الإسكندر الأكبر وبداية عصر البطالمة في مصر – الجزء الرابع عشر – ص502

(7) د. عاصم حسين – إجراءات وقرارات بطلمية – مجلة مركز الدراسات البردية والنقوش – جامعة عين شمس – القاهرة – مج 3 – 1986– ص 31 و33

(8) د. سليم حسن – مصر القديمة : من عهد بطليموس الخامس إلى نهاية عهد بطليموس السابع مع فصل في عبادة الحيوان في العهود المتأخرة – ص 339

(9) د. لطفي عبد الوهاب يحيى – دراسات في العصر الهلنستي : أبعاد العصر الهلنستي , دولة البطالمة في مصر –ص 41

آمن شاغلو المناصب العامة بضرورة بذل الجهد إرضاء للآلهة من جهة أولى , ووصولاً لأعلى المناصب في الدولة من جهة ثانية , وتكويناً للثروة من جهة ثالثة , وتخليداً للذكر من جهة رابعة[10] , فكان شاغل المنصب العام يرضي من خلال عمله الملك البطلمي والآلهة والجمهور , فكان المنصب العام – في ظل مصر البطلمية بمثابة تكليف وتشريف لشاغل المنصب العام في آن واحد , شأنه شأن المنصب العام في أثينا[11] .

وكان على شاغل المنصب العام أداء أعمال منصبه كواجب أخلاقي وقانوني يتفق مع مقتضيات العدالة[12] , وتخصيص كل وقت العمل لأداء مهام منصبه , فلا يؤدى بجانب منصبه أي أعمال أخرى لا تدخل ضمن مقتضيات منصبه , سواء أكان أداء هذه الأعمال مقابل أجر أو مجانا , أو بنفسه أو عن طريق الوساطة , وكان اليونانيون يعتبرون أن شاغل المنصب العام الذي لا يؤدي أعمال منصبه بدقة وأمانة خائن للدولة , وكانوا يكرهون الخيانة جدا , وهذا ما يؤكده قول الفيلسوف " بوزنياس " الذي مفاده :

" لم يكن ينقص بلاد اليونان في أي وقت من الأوقات رجال مصابون بداء الخيانة"[13] .

إلا أن ذلك الالتزام لم يكن إلا مجرد كلام فلسفي نظري يُطبق على صغار شاغلي المناصب العامة من المصريين والفرس والعرب فحسب , حيث سجلت الوثائق والبرديات القديمة حالات تراخي في العمل لبعض الأشخاص من كبار شاغلي المناصب العامة , مما تسبب في بطء الإجراءات الإدارية , وكثرة الشكاوى المحررة من الكهنة وعوام الناس ضد شاغلي المناصب العامة المتقاعسين عن أداء واجبات مناصبهم[14] , كما كان كبار شاغلي المناصب العامة وسكرتارية الوزراء ووكلائهم يقومون بأعمال لحسابهم الخاص استغلالا لمناصبهم , ويجمعون بين مهام مناصبهم العامة وأعمال تجارية أخرى[15].

أيضا يجدر التنويه إلى عدم معرفة النظام الإداري البطلمي مبدأ " **عدم جواز الجمع بين المنصب العامة وبين أى عمل آخر** " , فلم يفصل بين المناصب العامة وبين بعضها البعض , وسُمح لشاغل المنصب العام الواحد بأن يتولى عدة مناصب في آن واحد , بحيث يجمع بين منصبه الأساسي ومنصب أو مجموعة مناصب فرعية أخرى في الوقت نفسه[16], وعلى سبيل المثال هناك وثيقة يرجع تاريخها إلى عام 187

---

(10) ول وايريل ديورانت – قصة الحضارة : حياة اليونان – الجزء الثالث من المجلد الثاني– ترجمة / محمد بدران – دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع – بيروت – 1971م– ص 183

(11) د. محمد علي الصافوري– فكر ونظم الإغريق – مجلة البحوث القانونية والاقتصادية –كلية الحقوق بجامعة المنوفية– شبين الكوم – ج3 – ع 25– شهر إبريل– 2004 م– ص 264

(12) د. محمد علي الصافوري– بحث عن آراء أفلاطون في القانون والسياسة – مجلة البحوث القانونية والاقتصادية –كلية الحقوق بجامعة المنوفية – المنوفية – مج1 – ع1– شهر يناير –1991 م – ص 254, و د. محمد علي الصافوري– فكر ونظم الإغريق – ص 177

(13) ول وايريل ديورانت – قصة الحضارة : حياة اليونان – الجزء الثاني من المجلد الثاني– ص95

(14) د. شحاتة محمد إسماعيل – من أوراق بطليموس الناسك الإغريقية في سيرابيوم منف – مجلة مركز الدراسات البردية والنقوش – جامعة عين شمس – القاهرة – ع3–1996 – ص 72 و77

(15) د. سليم حسن – موسوعة مصر القديمة : الإسكندر الأكبر وبداية عصر البطالمة في مصر – الجزء الرابع عشر – ص 477

(16) جونيفييف هوسون ودومينيك فالبيل – الدولة والمؤسسات في مصر من الفراعنة الأوائل إلى الأباطرة الرومان – ترجمة / فؤاد الدهان – مراجعة / زكية طبوزادة – دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع – القاهرة – 1995 م – ص131, و د. محمد علي الصافوري– فكر ونظم الإغريق– ص 259 ومابعدها , و د. محمد على الصافوري – النظم القانونية القديمة لدى اليهود والإغريق والرومان– دار الولاء للنشر والتوزيع – شبين الكوم –1996 م – ص 265, و د. إيمان السيد عرفة – تاريخ القانون المصري : العصر البطلمي – مطبعة أم القرى – القاهرة – 2015 م – ص103

ق .م , وتدل هذه الوثيقة على وجود شخص كان يعمل كمزارع ملكي وموظف عادي في النظام الإداري البطلمي في آن واحد[17] , كما كان الوزير يجمع بين منصبه كوزير مع منصبي السفير والقائد العسكري في آن واحد[18] .

الحفاظ على كرامة المنصب العام :

اهتم شاغل المنصب العام البطلمي بالحفاظ على كرامة منصبه من الناحيتين الشكلية والموضوعية , فكان كل شاغل منصب عام يرتدي الملابس الرسمية الساترة لكامل بدنه أثناء ممارسته لمهام منصبه[19], وقد فرض البطالمة ملابس رسمية على كبار شاغلي المناصب العامة فصاروا يتميّزون بارتدائهم معاطف أرجوانية اللون , بينما احتفظ صغار شاغلي المناصب العامة بملابسهم المصرية القديمة ربما لأنهم كانوا بعيدين عن تمثيل إداراتهم أمام الملك البطلمي وكبار شاغلي المناصب العامة في إدارة مصر البطلمية[20] .

وكانت المصانع تأخذ الكتان والقطن من الفلاحين , ثم تقوم بتحويله إلى ملابس ذات طراز إغريقي , ثم تقوم بتوريده إلى مرافق الدولة العامة بحيث يرتدي العاملين بالدولة هذه الملابس كملابس رسمية , حيث كان لكل فئة إدارية ملابس تميزها عن باقي الفئات الأخرى , فضلا عن وجود زي رسمي خاص يميز " المشرفين " و" مديري الإدارات " عن باقي شاغلي المناصب العامة والعمال والحرفيين الخاضعين لهم في ظل النظام الإداري البطلمي في مصر[21] , وكانت الملابس في مصر البطلمية ناصعة البياض تتكون من قطعتين , قطعة علوية وأخرى سفلية , وبوجه عام كان على كل شاغل منصب عام أن يكون حسن المظهر , فقد اهتم البطالمة جدا بمسألة التأنق في الثياب والنظافة الشخصية[22] , ومما يؤكد ذلك قول الطبيب " أبو قراط " للأطباء شاغلي المناصب العامة " **كن متحفظا في كلامك , حاسما في أقوالك , موجزا في حديثك , اضبط أعصابك , وازجر من يقلقك , وكن حيث يوجد حب الناس** "[23]

هذا من الناحية الشكلية , أما من الناحية الموضوعية فيجدر التنبيه إلى أن وزراء المالية كانوا يأمرون شاغلي المناصب العامة بضرورة الاهتمام بالعمل والاستقامة والتزام النزاهة , والابتعاد عن مواطن الشك والريبة والشبهات , وإعطاء كل ذي حق حقه , وحفظ الأمن في مرافق الدولة العامة , حيث كان الالتزام بالقيم سبيلاً للترقي في ظل النظام الإداري البطلمي[24] , أيضا كان الفلاسفة الوعّاظ يأمرون شاغلي

---

[17] د. عاصم أحمد حسين – حق اللجوء للمعابد وتدهور الحياة الاقتصادية في مصر البطلمية – مجلة مركز الدراسات البردية والنقوش – جامعة عين شمس – مصر – مج4 -1987– ص 24

[18] أندريه إيمار وجانين أوبواية – موسوعة تاريخ الحضارات العام : الشرق واليونان القديمة – المجلد الأول – الطبعة الثانية – تعريب / فريد م . داغر وفؤاد ج . أبو ريحان – منشورات عويدات – بيروت –1986 م– ص430

[19] د. حسين الشيخ – دراسات في تاريخ الحضارات القديمة (1) : اليونان – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية –1992م – ص 156 , و د. سليم حسن – موسوعة مصر القديمة : الإسكندر الأكبر وبداية عصر البطالمة في مصر – الجزء الرابع عشر – ص 528 , و و أندريه إيمار وجانين أوبواية – موسوعة تاريخ الحضارات العام : الشرق واليونان القديمة – ص 418

[20] د. سليم حسن – موسوعة مصر القديمة : الإسكندر الأكبر وبداية عصر البطالمة في مصر – الجزء الرابع عشر – ص343 , و أندريه إيمار وجانين أوبواية – موسوعة تاريخ الحضارات العام : الشرق واليونان القديمة – ص430

[21] ول وايريل ديورانت – قصة الحضارة : حياة اليونان – الجزء الثالث من المجلد الثاني– ص20 , و د. سليم حسن – موسوعة مصر القديمة : الإسكندر الأكبر وبداية عصر البطالمة في مصر – الجزء الرابع عشر – ص496

[22] د. جميل بيضون وآخرون – اليونان والرومان – القسم الأول – الطبعة الأولى – دار الأمل للنشر والتوزيع – الأردن –1991– ص50 و66 , و ول وايريل ديورانت – قصة الحضارة : حياة اليونان – الجزء الأول من المجلد الثاني– ترجمة / محمد بدران – مطابع الدجوي – القاهرة – 1971م–ص 295, و ول وايريل ديورانت – قصة الحضارة : حياة اليونان – الجزء الثاني من المجلد الثاني– ص88 وما بعدها و91 وما بعدها

[23] ول وايريل ديورانت – قصة الحضارة : حياة اليونان – الجزء الثاني من المجلد الثاني– ص193

[24] د. عاصم حسين – إجراءات وقرارات بطلمية – ص 34

المناصب العامة بعدم الاندفاع في الضحك وعدم العبوس طوال الوقت , وعدم التكبر على الناس وإيذائهم , ووجوب القيام بمهامهم الإدارية على أكمل وجه[25] .

ومن بين النصوص اليونانية التي توجب على شاغل المنصب العام التحدث بأسلوب لائق ذلك النص اليوناني الذي مفاده :

" إذا كان لسانك عفا لا ينطق بكلمة فاحشة , فلا تخجل , وقل ما يدور بخلدك"[26]

المحافظة على مواعيد العمل :

وجب على شاغل المنصب العام أن يحافظ على مواعيد حضوره وانصرافه بالجهة الإدارية التي يعمل بها , فمواعيد العمل تعتبر روتين تقليدي ثابت بالنسبة لصغار شاغلي المناصب العامة المصريين[27] , وبالمثل حافظ شاغلو المناصب العامة من اليونانيين على مواعيد العمل الرسمية , فالشعب اليوناني بوجه عام شعب منظم يحافظ على مواعيد التدريبات الرياضية والعسكرية والأكل والشراب والنوم , بل وحتى مواعيد بدء وانتهاء الاحتفالات في الأعياد الرسمية وغير الرسمية في الدولة[28] .

ومما يدل على حرص شاغلي المناصب العامة البطالمة على مواعيد الحضور والانصراف شدة اهتمامهم بالتوثيق والتدوين , حيث كانوا يوثّقون المستند الحكومي بتاريخ تفصيلي يشمل تاريخ تحرير المستند بالسنة والشهر والفصل واليوم والساعة , وقد سار البطالمة على نهج الفراعنة نفسه بالنسبة للتقويم , حيث ترقيم الساعات والأيام والشهور والفصول والسنين مع ذكر اسم الملك الذي تم تحرير السجل أو الوثيقة الحكومية في عهده , وذلك واضح جدا من العبارات التي وردت في الخطابات الرسمية بين شاغلي المناصب العامة بعضهم البعض , حيث وردت عبارتان في خطابين إداريين مفادهما : [29]

" وفي السنة الثانية عشرة – الشهر الأول – من فصل الزرع – اليوم الثالث عشر من عهد جلالته "

" وفي السنة الحادية عشرة – الشهر الرابع – من فصل الشتاء – اليوم العاشر – من عهد جلالة الملك "

ويلاحظ وجود اختلاف طفيف في طريقة كتابة التقويم بين الفراعنة و البطالمة , فكان الفراعنة يدونون التقويم **بذكر اليوم أولاً** ثم الشهر ثم الفصل ثم السنة ثم عهد الملك الذي تمت الوثيقة الحكومية في عصره , فيكتبون:

" اليوم الحادي والعشرين – من الشهر الثاني – من فصل الصيف – السنة الأولى في عهد جلالة ملك مصر رمسيس الثاني "[30]

---

[25] ول وايريل ديورانت – قصة الحضارة : حياة اليونان – الجزء الأول من المجلد الثاني–ص 295

[26] د. محمد صقر خفاجة – المرأة في الأدب اليوناني – مجلة الكاتب – مصر – ع 16– يوليو – 1962– ص 22

[27] د. إبراهيم نصحي– دراسات في تاريخ مصر في عهد البطالمة – مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة –1959م – ص 20 , و د. محمد شفيق غربال – تكوين مصر عبر العصور – الهيئة المصرية العامة للكتاب– القاهرة – 1990 – ص 77 , والمعنى نفسه عند ول وايريل ديورانت – قصة الحضارة : حياة اليونان – الجزء الثاني من المجلد الثاني– ص221 , والمعنى نفسه عند د. لطفي عبد الوهاب يحيى – دراسات في العصر الهلنستي : أبعاد العصر الهلنستي , دولة البطالمة في مصر – ص 187

[28] د. جميل بيضون وآخرون – اليونان والرومان – القسم الأول – ص50

[29] فوستيل دي كولاج – المدينة العتيقة – ترجمة / عباس بيومي بيك – مراجعة / عبد الحميد الدواخلي – تقديم / منيرة كروان – المجلس الأعلى للثقافة – القاهرة – 2007م– ص 209, و د. سليم حسن – مصر القديمة : من أواخر عهد بطليموس الثاني إلى آخر عهد بطليموس الرابع – الجزء الخامس عشر – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة –1999م – ص 34 و 190 , و د. فاضل كاظم حنون – القضاء في مصر القديمة إبان عصر البطالمة 321–30 ق.م – مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة الكوفة – العراق – مج 8– ع5– تشرين الثاني – 2014 م– ص 388 , و د. عادل بسيوني – الوسيط في تاريخ القانون المصري – دار نهضة الشرق – القاهرة – 1997– ص 161

[30] د. نعيم فرح – موجز تاريخ الشرق الأدنى القديم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي – دار الفكر – دمشق –1972– ص 117, و مختار السويفي – أم الحضارات (ملامح عامة لأول حضارة صنعها الإنسان) – الدار المصرية اللبنانية – القاهرة– 1999م – ص 58 , نيقولا جريمال – تاريخ مصر القديمة –

بينما عكس البطالمة الأمر فصاروا يؤرّخون الوثائق الحكومية **بذكر السنة أولا** ثم الشهر ثم الفصل ثم اليوم ثم عهد الملك البطلمي الذي كُتبت الوثيقة الحكومية في عصره .

أيضا كان المستند الحكومي يدل على ساعات تواجد الموظف في مقر عمله , فكان يُكتب في الوثيقة الساعة التى تحرر فيها المستند الرسمي فيقال في مقدمته :

" تحرر هذا المستند في الساعة الأولى الباكرة من اليوم الثاني من الشهر الثالث "[31]

ومع فساد الإدارة وتدهور الأحوال الاقتصادية صار شاغلو المناصب العامة لا يحافظون على مواعيد العمل الرسمية ، ولا يتواجدون في مكاتبهم بمقرّات أعمالهم الإدارية , وأصبحوا ينصرفون من العمل إلى المعابد احتماءً بها[32] ، وفي أيام الأعياد اليونانية الرسمية والدينية , لم يكن شاغلو المناصب العامة يذهبون للعمل ، بل كانوا يذهبون للاحتفال بمراسم وطقوس هذه الأعياد , وكانوا يقومون بتنظيم الناس والملاعب والأماكن التي كانت تشهد هذه المناسبات وبخاصة أماكن وملاعب الألعاب الأوليمبية[33] .

المحافظة على الممتلكات والأموال العامة :

كان على شاغل المنصب العام أن يحافظ على أموال وممتلكات المرفق الإداري الذي يعمل به , ويراعى ترميم وصيانة هذه الأموال والممتلكات من وقت لآخر بدون إهمال أو تباطؤ أو تراخي أو تقصير أو تواطؤ مع الغير , وذلك لأن هذه الأموال والممتلكات تدخل ضمن الحقوق المالية للدولة , فكان المساس بهذه الحقوق يعتبر مساس بمصالح الدولة العامة من جهة , وبكيان الملك البطلمي الخاص من جهة أخرى , مما يستتبع غضب الملك البطلمي ووزرائه وذويه والآلهة على شاغل المنصب العام المقصر في الحفاظ على هذه الممتلكات[34] , حيث كان ذلك من منطلق أن أموال الدولة هي أموال الملك نظرا لاختلاط مصالح الدولة المالية بمصالح الملك الشخصية طوال الوقت[35] .

وتشير المصادر والوثائق القديمة إلى وجود لوائح إدارية بداخل المرفق الحكومي توجب على كل شاغلي المناصب العامة العاملين بالمرفق الإداري ضرورة الحفاظ على أموال ومرافق المعابد[36], وما يوجد بداخل المرفق العام من أموال ومعادن ومحاصيل وحبوب ومواشي , كما حثت النصوص اليونانية على وجوب تغليب المصلحة العامة للبلاد – بالعمل الصالح – على أي مصالح أخرى مثل ذلك النص الذي مفاده :

" العمل النافع لبلدنا هو العمل الصالح "[37]

أيضا كان مديرو الغلال يقومون بوزن ما لديهم من غلال وحصر ما لديهم من مواشي , وعد ما لديهم من نقود , وكانوا يثبتون الساعة

ترجمة / ماهر جويجاتي – مراجعة زكية طبوزادة – الطبعة الثانية – دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع – القاهرة – 1990 م – ص 63 ومابعدها , و د. سمير أديب – موسوعة الحضارة المصرية القديمة – ص285

[31] د. عاصم أحمد حسين – حق اللجوء للمعابد وتدهور الحياة الاقتصادية في مصر البطلمية – ص 23

[32] د. عاصم أحمد حسين – حق اللجوء للمعابد وتدهور الحياة الاقتصادية في مصر البطلمية – ص 31

[33] د. حسين الشيخ – دراسات في تاريخ الحضارات القديمة (1) : اليونان – ص 62 , و د. لطفي عبد الوهاب يحيى – دراسات في العصر الهلنستي : أبعاد العصر الهلنستي , دولة البطالمة في مصر –ص 24و26 , و ول وايريل ديورانت – قصة الحضارة : حياة اليونان – الجزء الثاني من المجلد الثاني– ص205 , و أندريه إيمار وجانين أوبواية – موسوعة تاريخ الحضارات العام : الشرق واليونان القديمة – ص 369 , و فوستيل دي كولاج – المدينة العتيقة – ص 209 وما بعدها

[34] ول وايريل ديورانت – قصة الحضارة : حياة اليونان – الجزء الثاني من المجلد الثاني– ص8, و د. إيمان السيد عرفة – تاريخ القانون المصري : العصر البطلمي –ص67

[35] د. سليم حسن – موسوعة مصر القديمة : الإسكندر الأكبر وبداية عصر البطالمة في مصر – الجزء الرابع عشر – ص478

[36] د. عاصم أحمد حسين – حق اللجوء للمعابد وتدهور الحياة الاقتصادية في مصر البطلمية – ص 16 , و د. سليم حسن – موسوعة مصر القديمة : الإسكندر الأكبر وبداية عصر البطالمة في مصر – الجزء الرابع عشر – ص 203, و د. عاصم حسين – إجراءات وقرارات بطلمية – ص 46, و د. السيد عبد الحميد فودة – نظم القانون المصري قبل الفتح الإسلامي – القسم الأول– بدون دار نشر – القاهرة – 2002 – ص 111 و113

[37] ول وايريل ديورانت – قصة الحضارة : حياة اليونان – الجزء الثاني من المجلد الثاني– ص96

والنوع والوزن وأسماء صغار الموظفين الذين قاموا بالحصر أو العد أو الجرد للأشياء والغلال والأموال والمواشي , كما كانوا يثبتون بأقلامهم وأختامهم ما تم إيداعه , وما تم صرفه ومتى وإلى من تم الصرف بكل دقة في سجلاتهم الرسمية المعدة لذلك , فضلا عن إعدادهم كشوف وتقارير دورية كل فترة بحالة المخزن وحالة الأشياء الموجودة بالمخزن[38].

كما كان موظفو المساحة يقومون بمسح الأراضي الزراعية وتسجيل ما فيها من محاصيل وثمار بدقة في سجلاتهم المعدة خصيصا لذلك[39] , فكان العامل المساحي يمسح الأرض الزراعية بالقصبة والحبل تحت إشراف المسّاح , وكان المسّاح يراقب مدى دقة أداء المسّاحين لأعمالهم , وكان كل ذلك يحدث في حضور وتحت إشراف لجنة إدارية مُشكلة من الكاتب الملكي وكاتب القرية وعمدة القرية ورجال الشرطة وحراس المحاصيل , حيث كانت هذه اللجنة تُعد الكشوف والتقارير الخاصة بالأراضي الزراعية , وتقوم بتسجيل هذه البيانات بدقة شديدة , ثم تُرفع الكشوف والسجلات إلى " المراجع المساحي " الذي يتولى بدوره مراجعة تقارير وسجلات مسح الأراضي الزراعية , ومدى دقة المكاييل وأدوات القياس التي تم استعمالها في أعمال المسح , ثم يراجع "الإستراتيجوس" الأوراق والسجلات والتقارير , ثم تُرسل الأوراق والتقارير والسجلات إلى مراجع الحسابات بالإسكندرية[40] .

وكان المراجع المساحي والمراجع المالي يقومان بإرسال المخالف لموازين ومكاييل المسح إلى التحقيق , ومن أشهر الوقائع الدالة على ذلك , الموظف " ديونوسوس " الذي اتُهم باستعماله مكاييل تخالف المكاييل الرسمية فأحاله رئيسه " أرتيميدروس " للتحقيق , والموظف " فانسيس "كيال الغلال الذي ارتكب أخطاء في كيله , فاستدعاه مراجع الحسابات " ديونوسيودوروس " , وحقق معه في العاصمة بالإسكندرية وانتهى التحقيق بسجن ذلك الموظف الأخير[41] .

أيضا كانت السجلات المالية مُفصّلة جدا , وكان كل شيء فيها مذكور بدقة متناهية , فكانت هذه تصنف وفقا للمواعيد إلى سجلات يومية وسجلات أسبوعية وسجلات شهرية وسجلات سنوية[42] , ومن صور حفظ النظام الإداري للمال العام حظر المحامين من الترافع عن شاغلي المناصب العامة في القضايا المالية التي تمس الخزانة العامة أو حق مالي أصيل للدولة , حيث كان البطالمة يعاقبون المحامي الذي يترافع في قضايا الأموال العامة بعقوبات لا تقل صرامتها عن عقوبة منتهك هذه الأموال , مع حرمان المحامي من ممارسة مهنة المحاماة مدى الحياة [43] , ويبرهن على ذلك الخطاب الصادر من الملك البطلمي " بطليموس الثاني " إلى وزير ماليته والذي جاء فيه :

---

[38] د. سحر حسان أحمد أبو الوفا – مديرو مخازن الغلال : دراسة في ضوء وثائق العصرين البطلمي والروماني – المؤتمر الدولي الرابع بعنوان "الفكر في مصر عبر العصور" – مركز الدراسات البردية والنقوش – جامعة عين شمس – القاهرة – ج (1) – مؤتمر (4)- 2013 –ص112 , و د. سحر حسان أحمد أبو الوفا – سجلات مخازن الغلال في مصر خلال العصرين البطلمي والروماني – المؤتمر الدولي الخامس بعنوان " الكلمة والصورة في الحضارات القديمة" – مركز الدراسات البردية والنقوش – جامعة عين شمس – القاهرة – ج (1) – مؤتمر (5)- 2014 – ص115 و121, و د. شحاتة محمد إسماعيل – من أوراق بطليموس الناسك الإغريقية في سيرابيوم منف – ص 73

[39] د. أحمد فاروق رضوان – المسح والمكاييل والموازين كمعيار لتقدير الثروة في مصر في العصر البطلمي (دراسة وثائقية) – المؤتمر الدولي السابع بعنوان " الفكر في مصر عبر العصور" – مجلة مركز الدراسات البردية والنقوش – جامعة عين شمس – القاهرة – ع1- ج1- مؤتمر 7–2013- ص 22

[40] د. أحمد فاروق رضوان – المسح والمكاييل والموازين كمعيار لتقدير الثروة في مصر في العصر البطلمي (دراسة وثائقية) – ص 25 وما بعدها , والمعنى نفسه عند د. شحاتة محمد إسماعيل – من أوراق بطليموس الناسك الإغريقية في سيرابيوم منف – ص 73

[41] د. أحمد فاروق رضوان – المسح والمكاييل والموازين كمعيار لتقدير الثروة في مصر في العصر البطلمي (دراسة وثائقية) – ص 25 وما بعدها

[42] د. سحر حسان أحمد أبو الوفا – سجلات مخازن الغلال في مصر خلال العصرين البطلمي والروماني– ص117 وما بعدها

[43] د. محمد عبد الغني – مرافعات المحامين في مصر في العصرين البطلمي والروماني – مجلة مركز الدراسات المصرية والنقوش – جامعة عين شمس – القاهرة – مج 3 – 1986- ص 60 , و د. إيمان السيد عرفة – تطور القضاء في مصر وأثره على المنازعات المختلفة (دراسة تحليلية) – مجلة البحوث القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق – جامعة المنوفية – مج10 – ع 20 – شهر أكتوبر – 2001 م– ص 432, و د. فاضل كاظم حنون – القضاء في مصر القديمة إبان عصر البطالمة 321-30 ق.م – ص 407 , و د. عبد المجيد محمد الحفناوي – تاريخ القانون (مع دراسات في نظرية الحق والقانون في القانون الروماني) – دار الهدى للمطبوعات – الإسكندرية – 1991 – ص 284 و

" من الملك بطليموس إلى أبولونيوس ..سلام , بما أن بعض المحامين المذكورين فيما بعد يتولون الدفاع في قضايا مالية ضد مصالح موارد الدولة , آمر بأن يدفع من ترافع في القضايا ضعف ضريبة العشر الإضافي للخزانة العامة ويمنع من المرافعة منذ الآن في أية قضية كانت , وإذا حدث أن ضبط أحد هؤلاء الذين يقومون بالإضرار بدخل البلاد يقوم بالمحاماة في أية قضية فعليك أن ترسله إلينا مقبوضا عليه , وجرده من ممتلكاته بجعلها ملكا للتاج الملكي "[44]

أيضا كان يعاقب بأغلظ وأشد العقوبات البدنية كل موظف ارتكب جريمة اقتصادية أو استولى على حق مالي للدولة أو قام بتزوير السجلات أو الأوراق الرسمية أو المستندات أو الموازين أو المكاييل , أو تغافل عن ذكر البيانات والمعلومات بدقة , أو أهمل في تحصيل مستحقات مالية للدولة أو اختلس أو سرق لنفسه شيء منها , وكل موظف سهّل للأفراد تغيير جنسياتهم أو ألقابهم للحصول على امتيازات مُنحت من الملك البطلمي لجنسية ما أو لعائلة ما[45] , حيث اعتبر ذلك في ظل مصر البطلمية إهداراً للمال العام من جهة , وتسهيلاً للاستيلاء على هذا المال من جهة أخرى .

وقد عرفت مصر البطلمية " **الجرائم ضد مصالح الخزانة العامة** " ومنها " **جرائم الخيانة العظمى** " التي تتدرج عقوبتها من التوبيخ كحد أدنى , وصولاً إلى الإعدام كحد أقصى حسب جسامة الجريمة وجنسية المجرم والسوابق الجنائية للمجرم[46] , فإذا كان المجرم يوناني الجنسية حسن السمعة وارتكب جريمة مالية يسيرة كانت عقوبته التوبيخ , بينما إذا كان المجرم فارسي الجنسية سيء السمعة وأرتكب جريمة مالية جسيمة كانت عقوبته الإعدام , ومن أشهر النصوص الدالة على تلك الصرامة العقابية قرار الملك " بطليموس الثامن " الذي جاء فيه :

" من يخالف المكاييل المعمول بها رسميا سوف يُعاقب بالإعدام "[47]

بجانب هذه العقوبات البدنية القاسية كانت توجد عقوبات تكميلية أخرى تمثلت في مصادرة كل أو بعض أملاك الموظف المختلس بعد

---

p.m Fraser-ptolemaic Alexandria –vol 1- Oxford University Press academic monograph reprints- London -1972- p19

[44] د. عبد المجيد محمد الحفناوي – أسس التنظيم القضائي والقانوني في مصر خلال العصرين البطلمي والروماني – مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق – جامعة الإسكندرية – س16- ع1 –1974 م– ص 127, و د. سليم حسن – موسوعة مصر القديمة : الإسكندر الأكبر وبداية عصر البطالمة في مصر – الجزء الرابع عشر – ص480

[45] د. إيمان السيد عرفة – تطور القضاء في مصر وأثره على المنازعات المختلفة (دراسة تحليلية) – ص 437, و د. السيد عبد الحميد فودة – نظم القانون المصري قبل الفتح الإسلامي – القسم الأول – ص 111 و113 , و د. فاضل كاظم حنون – القضاء في مصر القديمة إبان عصر البطالمة 321-30 ق.م – ص 403, و د. فتحي المرصفاوي – تاريخ القانون المصري (دراسة تحليلية للقانونين الفرعوني والبطلمي)- دار الفكر العربي- القاهرة –1978 – ص 396 , و د. لطفي عبد الوهاب يحيى – دراسات في العصر الهيلينستي : أبعاد العصر الهيلينستي ودولة البطالمة- دار النهضة العربية – بيروت – 1978– ص 180 و184 , و د. فتحي المرصفاوي – تاريخ القانون القديم – بدون دار نشر- القاهرة – 1983- ص 393, و د. أحمد إبراهيم حسن – تاريخ القانون المصري (مع دراسة في نظرية الالتزامات في القانون الروماني) – دار الجامعة الجديدة – الإسكندرية – 2004- ص276, و د. إيمان السيد عرفة – تاريخ القانون المصري : العصر البطلمي –ص54

[46] د. إبراهيم نصحي وآخرون – في لجنة التاريخ والآثار : موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : العصر البطلمي – أعدها للنشر د/ عبد العظيم رمضان – الهيئة المصرية العامة بفرع الصحافة – القاهرة – 1997 م- ص 412, و د. عاصم حسين – إجراءات وقرارات بطلمية –ص 54, و د. أحمد إبراهيم حسن – تاريخ القانون المصري (مع دراسة في نظرية الالتزامات في القانون الروماني) – ص272

[47] د. أحمد فاروق رضوان – المسح والمكاييل والموازين كمعيار لتقدير الثروة في مصر في العصر البطلمي (دراسة وثائقية) – ص 29 د. فاضل كاظم حنون – القضاء في مصر القديمة إبان عصر البطالمة 321-30 ق.م – ص 404 , و د. محمود سلام زناتي – تاريخ النظم القانونية والاجتماعية في مصر – بدون ناشر – أسيوط –1987 م – ص 365 , و د. طه عوض غازي – فلسفة وتاريخ ونظم القانون المصري قبل الفتح الإسلامي لمصر- بدون دار نشر- القاهرة – 2007 – ص 261 وما بعدها , و د. محمد فهمي عبد الباقي – محاضرات في مصر البطلمية – مكتبة الأنجلو مصرية – القاهرة – 2009 – ص230

إلزامه برد أضعاف المال أو الشيء المسروق[48], كما حاكم الملك البطلمي " إيرجيتيس الثاني " شاغلي المناصب العامة الذين استولوا لأنفسهم على بعض الأموال المحصلة للخزانة الملكية , فصادر كل ممتلكاتهم وألزمهم برد أضعاف ما سرقوا ثم أمر بإعدامهم جميعا[49].

وكان شاغل المنصب العام يحاكم أمام محكمة خاصة مشكلة من كبار العاملين بالإدارة المالية , وبعد انتهاء المحاكمة تُرفع الأوراق إلى وزير المالية عند جسامة المخالفة المالية , ويبرهن على ذلك إحدى الوثائق التي أفادت تقدم مجموعة من شاغلي المناصب العامة بشكوى ضد عمدة القرية يتهمونه فيها بالاستيلاء على الأموال العامة , ووثيقة أخرى أفادت رفع أمر عمال المحاجر المضربين عن العمل إلى وزير المالية نظرا لجسامة المخالفات المالية التي ارتكبوها[50] , ووثيقة ثالثة أفادت شكوى من الكاهن " بطليموس الناسك " إلى الإستراتيجوس بشأن اختلاس المشرفين على إدارة معبده لمحصول الذرة , وبيعهم لذلك المحصول واستيفائهم أجره دون علم الدولة بذلك[51] , ووثيقة رابعة أفادت تقرير مرفوع من الموظف " منخيس "كاتب قرية " قريقوسيرس " عام 117 ق .م عن اختلاس بعض شاغلي المناصب العامة كمية من الغلال[52] , ووثائق أخرى تثبت أخذ الموظف "منخيس " نفسه رشاوى من الناس وتقديمه لهذه الرشاوى إلى رؤسائه في العمل[53] .

أيضا كان يحظر على الموظف أن يستولى على مال عام ويستعمله استعمالا شخصيا وهذا ما يؤكده نص المادة رقم (29) من قانون الملك البطلمي " إيرجيتس الثاني " الذي جاء فيه :

" لا يجوز لأي موظف أن يستولي على قوارب عامة لاستعماله الشخصي "[54]

ومما يدل على الأساس الفلسفي لحفظ المال العام في مصر البطلمية توبيخ الفيلسوف " سقراط " لكبار شاغلي المناصب العامة الذين كانوا لا يهتمون بمحاسبة مختلسي المال العام المملوك للدولة , حيث قال لهم صراحةً :

" كيف تفضلون من يبددون أموال الدولة عمن يؤدون الخدمات العامة وينفقون عليها من مالهم الخاص؟!"[55]

أيضا كان الموظفون يقومون بصيانة المرافق العامة وتصليح وتجهيز أدوات الدولة على نفقاتهم الشخصية , وكذلك سداد قيمة العجز في المحاصيل وأموال الخزانة من أموالهم الخاصة , وقد ظل هذا الأمر ساريا حتى فُرضت ضريبة " صيانة الموازين والمكاييل " التي فرضها الملوك البطالمة على الشعب المصري لصيانة المباني والأجهزة والأدوات الحكومية والمرافق العامة على حساب الشعب[56] .

وعوقب شاغل المنصب العام الذي قبل رشوة أو هدية بمناسبة وبسبب ممارسته منصبه بتقديم تمثال من الذهب للآلهة بحجم الآلهة الطبيعي تكفيرا عن الإثم الذي ارتكبه , حيث يجب ألا يكون شاغل المنصب العام محل إتهام أو شبهة[57] , أيضا كانت المجالس التنفيذية بالمدن الحرة

---

(48) د. مصطفى سيد صقر – فلسفة وتاريخ النظم القانونية والاجتماعية في مصر – الجزء الأول : نظم القانون العام – مكتبة الجلاء الجديدة – المنصورة – 1986– ص 278 , و د. طه عوض غازي – فلسفة وتاريخ النظم القانونية والاجتماعية – دار النهضة العربية – القاهرة – 1988– ص 181 , و د. أحمد أبو حسن ود. فايز محمد حسين – الوجيز في النظم القانونية والاجتماعية في الشرائع الشرقية القديمة – منشورات الحلبي الحقوقية – بيروت – 2011 م – ص 190

(49) د. سليم حسن – مصر القديمة : من عهد بطليموس الخامس إلى نهاية عهد بطليموس السابع مع فصل في عبادة الحيوان في العهود المتأخرة – ص680

(50) د. إيمان السيد عرفة – تطور القضاء في مصر وأثره على المنازعات المختلفة (دراسة تحليلية) – ص 443

(51) د. شحاتة محمد إسماعيل – من أوراق بطليموس الناسك الإغريقية في سيرابيوم منف – ص 76

(52) د. عاصم أحمد حسين – حق اللجوء للمعابد وتدهور الحياة الاقتصادية في مصر البطلمية – ص 32

(53) د. إيمان السيد عرفة – تاريخ القانون المصري : العصر البطلمي –ص102

(54) د. سليم حسن – مصر القديمة : من عهد بطليموس الخامس إلى نهاية عهد بطليموس السابع مع فصل في عبادة الحيوان في العهود المتأخرة – ص 444

(55) ول وايريل ديورانت – قصة الحضارة : حياة اليونان – الجزء الثاني من المجلد الثاني– ص427

(56) د. عاصم أحمد حسين – حق اللجوء للمعابد وتدهور الحياة الاقتصادية في مصر البطلمية – ص 24 , و د. أحمد فاروق رضوان – المسح والمكاييل والموازين كمعيار لتقدير الثروة في مصر في العصر البطلمي (دراسة وثائقية) – ص 32

(57) ول وايريل ديورانت – قصة الحضارة : حياة اليونان – الجزء الثاني من المجلد الثاني– ص37

مثل "الإسكندرية" و" بطلمية " و" نقراطيس" تحاسب شاغلي المناصب العامة وتطلع على أعمالهم وحساباتهم ووثائقهم الرسمية , وتحكم بعقوبات قاسية على من يثبت إهماله أو تقصيره في أداءه لأحد واجبات منصبه , وقد تصل هذه العقوبات الى الإعدام[58] .

ورغم صرامة النظم العقابية لشاغل المنصب العام في مصر البطلمية , إلا أن الوثائق كشفت عن عشرات الحالات التي تبين تفشي الغش والخداع والتزوير والرشاوى والدسائس في العمل[59] .

المحافظة على أسرار العمل :

كان على شاغل المنصب العام – في ظل إدارة مصر البطلمية– التكتّم على الأمور الخفية التي علمها بحكم ممارسته لمنصبه , دون إفشاء هذه الأمور أو إذاعتها أو التصريح بها لأحد , حيث كان البطالمة يكرهون جدا من يفشي الأسرار التي أؤتمن عليها , وانعكس ذلك على النظام الإداري وأسراره في مصر البطلمية [60] , ويشبه ذلك التزام الموظف بالتكتم على الأسرار الإدارية التي يطلع عليها بحكم ممارسته لمهام منصبه في العصر الحديث[61] ، فقد آمن البطالمة بمبدأ سرية الأعمال الإدارية وعلانية جلسات المحاكمة بدليل ذل النص اللائحي الذي مفاده :

" عندما يكلف حاكم بسماع قضايا , عليه أن يجعلها علانية , فلا يكون سلوكه خافيا "[62]

كما نجد موظف يعترف لرئيسه بأنه أمين على أسرار المنصب العامة , فقال لمديره صراحةً :

" ومهما رأيت أو سمعت في أثناء قيامي بواجبات وظيفتي إذا كان مما لا تجب إذاعته فلن أفشيه , وسأعد أمثال هذه الأشياء أسرار مقدسة "[63]

وجوب إبلاغ الرؤساء ومصارحتهم بكل ما تم إنجازه من أعمال :

كان على شاغل المنصب العام أن يصارح رئيسه الأعلى درجة منه بكل جديد يطرأ في بيئة العمل الإداري , وكانت هذه المصارحة تتم بمنتهى الدقة والأمانة شفاهةً بالقول الشفهي , وكتابةً من خلال تقرير أو بلاغ رسمي مرفوع لرئيسه في العمل , يضاف إلى ذلك أن شاغل المنصب العام كان يندد بالفساد الإداري حين يجده ويبلغ عنه رؤوسائه , وبخاصة إذا كان الفاسد موظف مصري[64] .

أيضا كان لكل إدارة مدير أعلى يسمى " أمين " أو " مفتش " أو " مراقب " أو " مندوب " , وكانت مهمة هذا المدير التنقل خلال النيل أو الطرق العامة لمراقبة مدى دقة تنفيذ أوامر الملك البطلمي بدقة وأمانة , ومدى انتظام سير الحركة الإدارية بداخل أجهزة وإدارات مصر

---

[58] ول وايريل ديورانت – قصة الحضارة : حياة اليونان – الجزء الثاني من المجلد الثاني– ص37 , و د. عبد المنعم إبراهيم البدراوي – التطور التاريخي للقانون عبر المؤسسات والأحداث الاجتماعية – مطبعة النجاح الجديدة – الدار البيضاء – 1980 – ص 31

[59] د. سليم حسن – موسوعة مصر القديمة : الإسكندر الأكبر وبداية عصر البطالمة في مصر – الجزء الرابع عشر – ص 477

[60] المعنى نفسه عند ول وايريل ديورانت – قصة الحضارة : حياة اليونان – الجزء الأول من المجلد الثاني– ترجمة / محمد بدران – مطابع الدجوي – القاهرة – 1971– ص77

[61] د. محمد رفعت عبد الوهاب – النظرية العامة للقانون الإداري – دار الجامعة الجديدة – الإسكندرية – 2009– ص 481 , و د. محمد أبو ضيف باشا خليل – النظام التأديبي – دار الجامعة الجديدة – الإسكندرية – 2014– ص 35 , و د. سامي جمال الدين ود. ميادة عبد القادر – أصول القانون الإداري : التنظيم القانوني للمنصب العامة – دار الجامعة الجديدة – الإسكندرية – 2013– ص 298

[62] د. سليم حسن – مصر القديمة : من عهد بطليموس الخامس إلى نهاية عهد بطليموس السابع مع فصل في عبادة الحيوان في العهود المتأخرة – ص131

[63] ول وايريل ديورانت – قصة الحضارة : حياة اليونان – الجزء الثاني من المجلد الثاني– ص193

[64] ول وايريل ديورانت – قصة الحضارة : حياة اليونان – الجزء الأول من المجلد الثاني–ص 432

في عهد البطالمة , ومدى دقة إشراف الرؤساء على مرؤوسيهم , ثم إرسال ملاحظاته وتقاريره وبلاغاته الرسمية إلى حاكم الإقليم بعد ذلك[65]

- وجوب التعاون مع الزملاء لإنجاز العمل :

ظل شاغل المنصب العام – في ظل دولة مصر البطلمية – ملتزماً بأن يشارك زملائه في إنهاء عمله , فيتجمعون ويتشاورون ويتعاونون معا بسبب وأثناء العمل , ويتفرقون عن بعضهم البعض بعد انتهاء ساعات العمل الرسمية وعدم وجود مبرر لتجمّعهم معا في العمل , وقد حرص ملوك البطالمة على عدم تجمهر شاغلي المناصب العامة , وعدم تمكينهم من الاشتراك في اجتماعات خوفا من قيامهم بثورات فيما بعد , أو التخطيط لثورات مع الشعب ضد هؤلاء الملوك المستبدّين , وذلك يتضح جدا من النص اللائحي البطلمي الآمر لكل شاغل منصب عام بأن يعمل طوال الوقت , ولا يقف ليسمع كلام الناس الذي لا طائل منه حوله , ومفاد هذا النص :

" لا تقف لتنصت "[66]

وكان لتعاون شاغل المنصب العام مع زملائه في العمل أساساً فلسفياً راسخاً ينبع من فكرة الفيلسوف "أفلاطون" الذي كان يرى أن الإنسان حيوان سياسي بطبيعته , بحيث تجعله غرائزه يتجه إلى غيره من البشر ليتفاعل معهم وتأتي تفاعلاته معهم في شكل علاقات اجتماعية منظمة وفقا للإطار القانوني المرسوم داخل المجتمع[67] , ولكن للأسف لم تكن هذه الحالة مستمرة طوال الأوقات , فقد كان الموظفون يتشاجرون معا في بيئة العمل , ويسيئون معاملة بعضهم البعض علناً من خلال التصرفات والأقوال المسيئة وخفيةً من خلال الوشايات والدسائس , فضلا عن إساءاتهم معاملة الجمهور والكهان[68] , ويبرهن على ذلك بردية تضمنت شكوى حارس خنازير من سوء معاملة الموظف " بسوسناو " له هو وزوجته , بالإضافة إلى برديات أثبتت وجود مشاحنات ومنازعات واتهامات متبادلة بين الموظفين بعضهم البعض مثل المشاجرات التي كانت بين الموظف " ستوتوتيس " والموظف " فانسيس " , والمشادات المستمرة بين الموظف " حوروس " و الموظف " أخومنيس "[69] , أيضا كان الموظفون المصريون يتجمّهرون كثيرا احتجاجا على سوء معاملة كبار شاغلي المناصب العامة البطالمة لهم , وشدة إذلالهم لهم في العمل , وطلبا لرواتبهم الضعيفة التي كانت تتأخّر دائما في صرفها لهم[70] .

وجوب الابتعاد عن شرب الخمور أثناء ممارسة العمل :

منع البطالمة شاغل المنصب العام من شرب الخمور أثناء ساعات العمل في ظل النظام الإداري البطلمي في مصر , وذلك لأنها تُذهب العقل , وتجعل الإنسان لا يتحكم في أفعاله وأقواله , كما تداولوا سيرة الإسكندر الأكبر في مصر ليحذروا الناس من الإفراط في شرب الخمور , حيث روّجوا أن سبب وفاة الإسكندر الأكبر شربه ما يزيد عن جالون ونصف من الخمر.[71]

---

[65] د. عاصم أحمد حسين – حق اللجوء للمعابد وتدهور الحياة الاقتصادية في مصر البطلمية – ص 23, و د. محمد علي الصافوري- فكر ونظم الإغريق– ص 259 ومابعدها

[66] د. سليم حسن – مصر القديمة : من عهد بطليموس الخامس إلى نهاية عهد بطليموس السابع مع فصل في عبادة الحيوان في العهود المتأخرة – ص339 , والمعنى نفسه عند د. محمد علي الصافوري – فكر أرسطو القانوني – مجلة العلوم القانونية والاقتصادية –كلية الحقوق – جامعة عين شمس – القاهرة– مج 35- ع 2 -1993- ص972

[67] ول وايريل ديورانت – قصة الحضارة : حياة اليونان – الجزء الثاني من المجلد الثاني- ص 509

[68] د. شحاتة محمد إسماعيل – من أوراق بطليموس الناسك الإغريقية في سيرابيوم منف – ص104

[69] يستفيض أستاذنا الدكتور / سليم حسن في المنازعات التي كانت تحدث في إطار المنصب العامة بين شاغلي المناصب العامة وبين بعضهم البعض وذلك موجود تفصيلا في المرجع التالي : د. سليم حسن – موسوعة مصر القديمة : الإسكندر الأكبر وبداية عصر البطالمة في مصر – الجزء الرابع عشر – ص654

[70] د. عاصم أحمد حسين – حق اللجوء للمعابد وتدهور الحياة الاقتصادية في مصر البطلمية– ص 36

[71] ول وايريل ديورانت – قصة الحضارة : حياة اليونان – الجزء الثاني من المجلد الثاني- ص538

وعلى الرغم من احتكار الملك البطلمي صناعة الخمور في مصر[72] , ووجود نقش في مقبرة أحد شاغلي المناصب العامة النبلاء يحوي قول ذلك الموظف الذي مفاده :

" لقد أقمت قبري هذا , ودفعت أجر إقامته خبزا وجعة "[73]

إلا أنه لا يوجد دليل عقلي أو تاريخي واحد يؤكد شرب شاغلي المناصب العامة الخمر أثناء ساعات العمل , وفي بعض الحالات القليلة كان كبار شاغلي المناصب العامة اليونانيين يجبرون بعض صغار شاغلي المناصب العامة على الإفراط في شرب الخمر لكي يحصلوا منهم على معلومات وبيانات هامة عن العمل في حالة سكرهم , فيبوح كل شخص منهم بما يتكتّم عليه في خلجات نفسه[74] , وربما كان ذلك بمناسبة جمع معلومات عن واقعة معينة , أو التحقيق في أمر تضاربت فيه الأقوال أو ألبس فيه الحق لباس الباطل .

- عدم قبول شاغل المنصب العام أي هدايا أو رشاوى أو عمولات بمناسبة قيامه بواجبات منصبه:

فرض البطالمة رقابة قاسية على شاغلي المناصب العامة لمكافحة الفساد الإداري بكل أشكاله وصوره , فكانوا يراقبون الكشوف المالية وكافة الأوراق والأعمال الإدارية , ومنعوا تماما شاغلي المناصب العامة من أخذ الرشوة[75], أيضا حرّمت التوراة على شاغلي المناصب العامة اليهود تلقي هدايا أو رشاوى , ومن بين النصوص التوراتية التي تؤكد ذلك :

"مَلْعُونٌ مَنْ يَأْخُذُ رشوة "[76]

"وَيْلٌ لِلأَبْطَالِ عَلَى شُرْبِ الْخَمْرِ، وَلِذَوِي الْقُدْرَةِ عَلَى مَزْجِ الْمُسْكِرِ , الَّذِينَ يُبَرِّرُونَ الشِّرِّيرَ مِنْ أَجْلِ الرشوة "[77]

" وَالنَّارُ تَأْكُلُ خِيَامَ الرشوة "[78]

"رَئِيسٌ نَاقِصُ الْفَهْمِ وَكَثِيرُ الْمَظَالِمِ. مُبْغِضُ الرشوة تَطُولُ أَيَّامُهُ"[79]

فالرشوة تتسبب في إفساد الذمم وتزييف الحقائق وإلباس الحق لباس الباطل , وفي ذلك تقول التوراة :

"لا تَأْخُذْ رشوة , لأَنَّ رشوة تُعْمِي أَعْيُنَ الْحُكَمَاءِ وَتُعَوِّجُ كَلاَمَ الصِّدِّيقِينَ"[80]

---

[72] د. سليم حسن – موسوعة مصر القديمة : الإسكندر الأكبر وبداية عصر البطالمة في مصر – الجزء الرابع عشر – ص578 , والمعنى نفسه عند ول وايريل ديورانت – قصة الحضارة : حياة اليونان – الجزء الأول من المجلد الثاني–ص 277 , و د. عاصم أحمد حسين – حق اللجوء للمعابد وتدهور الحياة الاقتصادية في مصر البطلمية – ص 36

[73] د. سليم حسن – موسوعة مصر القديمة : الإسكندر الأكبر وبداية عصر البطالمة في مصر – الجزء الرابع عشر – ص578

[74] ول وايريل ديورانت – قصة الحضارة : حياة اليونان – الجزء الأول من المجلد الثاني–ص 156 و427

[75] أندريه إيمار وجانين أوبواية – موسوعة تاريخ الحضارات العام : الشرق واليونان القديمة – ص 481 , و ول وايريل ديورانت – قصة الحضارة : حياة اليونان – الجزء الثاني من المجلد الثاني– ص 26, و جان بيار فرنان – أصول الفكر اليوناني – ترجمة ومراجعة / نخلة فريفر – مجلة العرب والفكر العالمي – لبنان – ع 4– فصل الخريف – 1988– ص 141 , و د. سليم حسن – موسوعة مصر القديمة : الإسكندر الأكبر وبداية عصر البطالمة في مصر – الجزء الرابع عشر – ص493

[76] سفر التثنية 27 : 25

[77] سفر أشعياء 5 : 23

[78] سفر أيوب 15 : 34

[79] سفر الأمثال 28 : 16

[80] سفر التثنية 16 : 19

" وَلاَ تَأْخُذْ رشوة ، لأَنَّ الرشوة تُعْمِي الْمُبْصِرِينَ، وَتُعَوِّجُ كَلاَمَ الأَبْرَارِ"[81]

أيضا تتسبب الرشوة في غضب الله على الناس بسبب وجود موظفين مرتشين بينهم , ويؤكد ذلك النص التوراتي القائل :

" الإِلهُ الْعَظِيمُ الْجَبَّارُ الْمَهِيبُ الَّذِي لاَ يَأْخُذُ بِالْوُجُوهِ وَلاَ يَقْبَلُ رشوة "[82]

" اَلْهَدِيَّةُ فِي الْخَفَاءِ تَفْثَأُ الْغَضَبَ، وَالرشوة فِي الْحِضْنِ تَفْثَأُ السَّخَطَ الشَّدِيدَ"[83]

كما وصفت التوراة بأنه من اللازم اختيار موظفين أمناء غير مرتشين وهذا واضح من النصين :

" أُمَنَاءَ مُبْغِضِينَ رشوة "[84]

" السَّالِكُ بِالْحَقِّ وَالْمُتَكَلِّمُ بِالاسْتِقَامَةِ ، الرَّاذِلُ مَكْسَبَ الْمَظَالِمِ ، النَّافِضُ يَدَيْهِ مِنْ قَبْضِ الرشوة" [85]

وتصف التوراة أيضاً الخطاة بأنهم دائما ما يرتشون , وذلك واضح من النصوص التوراتية التى جاء فيها :

"فِيكِ أَخَذُوا الرشوة لِسَفْكِ الدَّمِ "[86]

" الَّذِينَ فِي أَيْدِيهِمْ رَذِيلَةٌ، وَيَمِينُهُمْ مَلآنَةٌ رشوة[87]"

"كُلْ رشوة ومَظْلَمَةً تُمْحَى والأمانَة تَبْقَى إلى الأبَدْ "[88]

" رُؤَسَاؤُهَا يَقْضُونَ بِالرشوة، وَكَهَنَتُهَا يُعَلِّمُونَ بِالأُجْرَةِ"[89]

" لأَنِّي عَلِمْتُ أَنَّ ذُنُوبَكُمْ كَثِيرَةٌ وَخَطَايَاكُمْ وَافِرَةٌ أَيُّهَا الْمُضَايِقُونَ الْبَارَّ، الآخِذُونَ الرشوة "[90]

وعن ابني النبي صموئيل– يوئيل وأبيّا– أخبرتنا التوراة بأنهما كانا يرتشيان دائما حيث يقول النص التوراتي عنهما :

" وَلَمْ يَسْلُكِ ابْنَاهُ فِي طَرِيقِهِ ، بَلْ مَالاَ وَرَاءَ الْمَكْسَبِ، وَأَخَذَا رشوة وَعَوَّجَا الْقَضَاءَ "[91]

ومع تردي الأحوال الاقتصادية في البلاد , والتمييز العنصري بين شاغلي المناصب العامة المصريين وشاغلي المناصب العامة الإغريق , صار شاغلو المناصب العامة يرتشون , وأصبحوا محل شكاوى[92], وأصبحت الهدايا توجه من كبار شاغلي المناصب العامة والنبلاء والفرسان

---

[81] سفر الخروج 23 : 8

[82] سفر التثنية 10 : 17

[83] سفر الأمثال 21 : 14

[84] سفر الخروج 18 : 21

[85] سفر أشعياء 33 : 15

[86] سفر حزقيال 22 : 12

[87] سفر المزامير – مزمور 26 : 10

[88] سفر سيراخ 40: 12

[89] سفر ميخا 3 : 10و11

[90] سفر عاموس 5 : 12

[91] سفر صموئيل الأول 8 : 3

[92] أندريه إيمار وجانين أوبواية – موسوعة تاريخ الحضارات العام : الشرق واليونان القديمة – ص 284 , و د. سليم حسن – موسوعة مصر القديمة : الإسكندر الأكبر وبداية عصر البطالمة في مصر – الجزء الرابع عشر – ص654 و 685 , و د. إبراهيم نصحي وآخرون – في لجنة التاريخ والآثار : موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : العصر البطلمي – ص 419, و هـ . آيدرس بل – مصر من الإسكندر الأكبر حتى الفتح العربي : دراسة في انتشار الحضارة الهيلينية واضمحلالها – تعريب / عبد اللطيف أحمد علي – دار النهضة العربية – بيروت –1973 م – ص 81 , و د. شحاتة محمد إسماعيل – من أوراق بطليموس الناسك الإغريقية في

إلى الملك البطلمي ووزرائه – وبخاصة وزير المالية – في أيام الأعياد عادةً[93] .

كما كانت الهدايا تقدم من الأهالي وصغار شاغلي المناصب العامة إلى كبار شاغلي المناصب العامة[94] , وذلك كسباً لرضاهم أو تمريرا لمصلحة معينة يبتغيها صاحب الهدية القيّمة من صاحب المنصب المرموق , ومما يبرهن على ذلك الهدية المتمثلة في عطور وزيوت قدمها الموظف " ثيودوتوس " إلى وزير المالية " أبولونيوس " كسباً لرضاء وزير المالية عنه , والهدية المتمثلة في طيور الأوز والتي قدمها الموظف " زويلوس " إلى " زينون " سكرتير وزير المالية " أبولونيوس " بغية بقاء هذا الشخص في منصبه رغم اتسامه بالفساد واتهامه بذلك أكثر من مرة [95] .

كما كان الشعراء والأدباء وأعضاء هيئة التدريس يتملّقون الملوك البطالمة بقصائد مدح لهم مدونة على قطع برونزية وذهبية , مثل قصيدة المدح التي نظمها " ثيوكريتوس " السيراكوزي في مدح الملك بطليموس الثاني , فعيّنه على إثرها ضمن شعراء البلاط الملكي المنوط بهم منافقة الملوك البطالمة وعمل الدعايات الأدبية والسياسية لهم من خلال أقلامهم وأشعارهم , وقد استتبع نظام الهدايا هذا تعويض شاغلي المناصب العامة أصحاب الهدايا لقيم هداياهم المالية عن طريق نهب الناس وأخذ رشاوى منهم[96] .

خاتمة

يتضح من خلال الدراسة أن أخلاقيات العمل العام في مصر خلال العصر البطلمي لم تكن مجرد مبادئ نظرية وفلسفية ، بل شكلت إطارًا عمليًا لتنظيم الأداء الإداري وضبط سلوكيات شاغلي المناصب العامة ، ورغم ما شهدته الإدارة من بعض أوجه القصور ، فإن القيم الأخلاقية التي تبنتها الدولة البطلمية أسهمت في تعزيز كفاءة الجهاز الإداري وتحقيق قدر من الاستقرار السياسي والاقتصادي ، مما يعكس وعيًا مبكرًا بأهمية الأخلاق في إدارة شؤون الدولة .

سيرابيوم منف – ص 71 , و د. عاصم حسين – إجراءات وقرارات بطلمية – ص 46, و د. فاضل كاظم حنون – القضاء في مصر القديمة إبان عصر البطالمة 321-30 ق.م – ص 388 , و د. محمد على الصافوري- تاريخ القانون المصري – دار الولاء للنشر والتوزيع – شبين الكوم – 1994 – ص 246

[93] د. يسري عبد الحكيم خليفة دياب – الهدايا في مصر في العصرين البطلمي والروماني – المؤتمر الدولي الخامس بعنوان " الكلمة والصورة في الحضارات القديمة " – مركز الدراسات البردية والنقوش – جامعة عين شمس– القاهرة – مؤتمر5- ج 3 –2014 م – ص554 وما بعدها, و د. عبد المجيد محمد الحفناوي – تاريخ القانون (مع دراسات في نظرية الحق والقانون في القانون الروماني) – ص 248

[94] A. Bouché -Histoire des lagids –vol3 – E. Leroux- paris – 1907-p394

و د. يسري عبد الحكيم خليفة دياب – الهدايا في مصر في العصرين البطلمي والروماني – ص556 , د. فوزي مكاوي – تاريخ العالم الإغريقي وحضارته من أقدم عصوره حتى عام 322 ق. م – الطبعة الأولى- دار الرشاد الحديثة – المغرب –1980- ص 108و112 , و د. إبراهيم نصحي – تاريخ مصر في عصر البطالمة – الجزء الثالث – الطبعة السادسة – مكتبة الأنجلو مصرية – القاهرة –1988م –ص 153

[95] د. يسري عبد الحكيم خليفة دياب – الهدايا في مصر في العصرين البطلمي والروماني – ص565

[96] د. أحمد غانم حافظ – الحصانة الملكية : أحد أشكال العلاقة بين الفرد والدولة في مصر البطلمية – مجلة مركز الدراسات البردية والنقوش – جامعة عين شمس – القاهرة – ع 24- 2007– ص 109 , و د. عاصم أحمد حسين – حق اللجوء للمعابد وتدهور الحياة الاقتصادية في مصر البطلمية– ص 31

p.m Fraser-ptolemaic Alexandria –vol 1- p194

المصادر والمراجع

✓ المصادر والمراجع العربية:

- العهد القديم
- إبراهيم نصحي – تاريخ مصر في عصر البطالمة – الجزء الثالث – الطبعة السادسة – مكتبة الأنجلو مصرية – القاهرة –1988م
- إبراهيم نصحي- دراسات في تاريخ مصر في عهد البطالمة – مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة –1959م
- إبراهيم نصحي وآخرون – في لجنة التاريخ والآثار : موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : العصر البطلمي – أعدها للنشر د/ عبد العظيم رمضان – الهيئة المصرية العامة بفرع الصحافة – القاهرة – 1997 م
- أحمد إبراهيم حسن – تاريخ القانون المصري (مع دراسة في نظرية الالتزامات في القانون الروماني) – دار الجامعة الجديدة – الإسكندرية – 2004م
- أحمد أبو حسن وفايز محمد حسين – الوجيز في النظم القانونية والاجتماعية في الشرائع الشرقية القديمة – منشورات الحلبي الحقوقية – بيروت – 2011
- أحمد غانم حافظ – الحصانة الملكية : أحد أشكال العلاقة بين الفرد والدولة في مصر البطلمية – مجلة مركز الدراسات البردية والنقوش – جامعة عين شمس – القاهرة – ع 24- 2007م
- أحمد فاروق رضوان – المسح والمكاييل والموازين كمعيار لتقدير الثروة في مصر في العصر البطلمي (دراسة وثائقية) – المؤتمر الدولي السابع بعنوان " الفكر في مصر عبر العصور" – مجلة مركز الدراسات البردية والنقوش – جامعة عين شمس – القاهرة – ع1- ج1- مؤتمر 7–2013
- أندريه إيمار وجانين أوبواية – موسوعة تاريخ الحضارات العام : الشرق واليونان القديمة– المجلد الأول – الطبعة الثانية – تعريب / فريد م . داغر وفؤاد ج . أبو ريحان – منشورات عويدات – بيروت –1986
- إيمان السيد عرفة – تاريخ القانون المصري : العصر البطلمي – مطبعة أم القرى – القاهرة – 2015 م
- إيمان السيد عرفة – تطور القضاء في مصر وأثره على المنازعات المختلفة (دراسة تحليلية) – مجلة البحوث القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق – جامعة المنوفية – مج10 – ع 20 – شهر أكتوبر – 2001 م
- جان بيار فرنان – أصول الفكر اليوناني – ترجمة ومراجعة / نخلة فريفر – مجلة العرب والفكر العالمي – لبنان – ع 4- فصل الخريف – 1988م
- جميل بيضون وآخرون – اليونان والرومان – القسم الأول – الطبعة الأولى – دار الأمل للنشر والتوزيع – الأردن –1991
- حسين الشيخ – دراسات في تاريخ الحضارات القديمة (1) : اليونان – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية –1992م
- سامي جمال الدين وميادة عبد القادر – أصول القانون الإداري : التنظيم القانوني للمنصب العامة – دار الجامعة الجديدة – الإسكندرية – 2013م
- سحر حسان أحمد أبو الوفا – سجلات مخازن الغلال في مصر خلال العصرين البطلمي والروماني – المؤتمر الدولي الخامس بعنوان " الكلمة والصورة في الحضارات القديمة" – مركز الدراسات البردية والنقوش – جامعة عين شمس – القاهرة – ج (1) – مؤتمر (5)- 2014

- سحر حسان أحمد أبو الوفا – مديرو مخازن الغلال : دراسة في ضوء وثائق العصرين البطلمي والروماني – المؤتمر الدولي الرابع بعنوان "الفكر في مصر عبر العصور" – مركز الدراسات البردية والنقوش – جامعة عين شمس – القاهرة – ج (1) – مؤتمر (4)- 2013
- سليم حسن – مصر القديمة : من أواخر عهد بطليموس الثاني إلى آخر عهد بطليموس الرابع – الجزء الخامس عشر – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة –1999
- سليم حسن – مصر القديمة : من عهد بطليموس الخامس إلى نهاية عهد بطليموس السابع مع فصل في عبادة الحيوان في العهود المتأخرة – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة –1999
- سليم حسن – موسوعة مصر القديمة : الإسكندر الأكبر وبداية عصر البطالمة في مصر – الجزء الرابع عشر – مكتبة الأسرة – القاهرة – 2000
- السنة جونيفييف هوسون ودومينيك فالبيل – الدولة والمؤسسات في مصر من الفراعنة الأوائل إلى الأباطرة الرومان – ترجمة / فؤاد الدهان – مراجعة / زكية طبوزادة – دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع – القاهرة – 1995 م
- السيد عبد الحميد فودة – نظم القانون المصري قبل الفتح الإسلامي – القسم الأول - بدون دار نشر - القاهرة – 2002
- شحاتة محمد إسماعيل - من أوراق بطليموس الناسك الإغريقية في سيرابيوم منف – مجلة مركز الدراسات البردية والنقوش – جامعة عين شمس – القاهرة - ع3–1996
- طه عوض غازي – فلسفة وتاريخ النظم القانونية والاجتماعية – دار النهضة العربية – القاهرة – 1988
- طه عوض غازي – فلسفة وتاريخ ونظم القانون المصري قبل الفتح الإسلامي لمصر- بدون دار نشر – 2007
- عادل بسيوني – الوسيط في تاريخ القانون المصري – دار نهضة الشرق - القاهرة – 1997م
- عاصم أحمد حسين – حق اللجوء للمعابد وتدهور الحياة الاقتصادية في مصر البطلمية – مجلة مركز الدراسات البردية والنقوش – جامعة عين شمس – مصر – مج4 -1987م
- عاصم حسين – إجراءات وقرارات بطلمية – مجلة مركز الدراسات البردية والنقوش – جامعة عين شمس – القاهرة – مج 3 – 1986م
- عبد المجيد محمد الحفناوي – أسس التنظيم القضائي والقانوني في مصر خلال العصرين البطلمي والروماني – مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية –كلية الحقوق – جامعة الإسكندرية – س16- ع1 –1974
- عبد المجيد محمد الحفناوي – تاريخ القانون (مع دراسات في نظرية الحق والقانون في القانون الروماني) – دار الهدى للمطبوعات – الإسكندرية – 1991 م
- عبد المنعم إبراهيم البدراوي – التطور التاريخي للقانون عبر المؤسسات والأحداث الاجتماعية – مطبعة النجاح الجديدة – الدار البيضاء – 1980 م
- فاضل كاظم حنون – القضاء في مصر القديمة إبان عصر البطالمة 321–30 ق.م – مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة الكوفة – العراق – مج 8- ع5- تشرين الثاني – 2014 م
- فتحي المرصفاوي – تاريخ القانون القديم – بدون دار نشر- القاهرة - 1983
- فتحي المرصفاوي – تاريخ القانون المصري (دراسة تحليلية للقانونين الفرعوني والبطلمي)– دار الفكر العربي- القاهرة –1978

- فوزي مكاوي – تاريخ العالم الإغريقي وحضارته من أقدم عصوره حتى عام 322 ق. م – الطبعة الأولى- دار الرشاد الحديثة – المغرب –1980
- فوستيل دي كولاج – المدينة العتيقة – ترجمة / عباس بيومي بيك – مراجعة / عبد الحميد الدواخلي – تقديم / منيرة كروان – المجلس الأعلى للثقافة – القاهرة – 2007م
- لطفي عبد الوهاب يحيى – دراسات في العصر الهيلينستي : أبعاد العصر الهيلينستي ودولة البطالمة- دار النهضة العربية – بيروت – 1978
- محمد أبو ضيف باشا خليل – النظام التأديبي – دار الجامعة الجديدة – الإسكندرية – 2014
- محمد رفعت عبد الوهاب – النظرية العامة للقانون الإداري – دار الجامعة الجديدة – الإسكندرية – 2009
- محمد شفيق غربال – تكوين مصر عبر العصور – الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة – 1990
- محمد صقر خفاجة – المرأة في الأدب اليوناني – مجلة الكاتب – مصر – ع 16- يوليو – 1962- ص 22
- محمد عبد الغني – مرافعات المحامين في مصر في العصرين البطلمي والروماني – مجلة مركز الدراسات المصرية والنقوش – جامعة عين شمس – القاهرة – مج 3 – 1986
- محمد على الصافوري – النظم القانونية القديمة لدى اليهود والإغريق والرومان – دار الولاء للنشر والتوزيع – شبين الكوم –1996
- محمد على الصافوري- تاريخ القانون المصري – دار الولاء للنشر والتوزيع – شبين الكوم – 1994م
- محمد علي الصافوري – فكر أرسطو القانوني – مجلة العلوم القانونية والاقتصادية –كلية الحقوق – جامعة عين شمس – القاهرة– مج 35- ع 2 -1993 م
- محمد علي الصافوري – فكر ونظم الإغريق – مجلة البحوث القانونية والاقتصادية –كلية الحقوق بجامعة المنوفية- شبين الكوم – ج3 – ع 25- شهر إبريل– 2004م
- محمد علي الصافوري- بحث عن آراء أفلاطون في القانون والسياسة – مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ـــ كلية الحقوق بجامعة المنوفية – المنوفية – مج1 – ع1- شهر يناير –1991 م
- محمد فهمي عبد الباقي – محاضرات في مصر البطلمية – مكتبة الأنجلو مصرية – القاهرة – 2009
- محمود سلام زناتي – تاريخ النظم القانونية والاجتماعية في مصر – بدون ناشر – أسيوط –1987 م
- مختار السويفي – أم الحضارات (ملامح عامة لأول حضارة صنعها الإنسان) – الدار المصرية اللبنانية – القاهرة– 1999م
- مصطفى سيد صقر – فلسفة وتاريخ النظم القانونية والاجتماعية في مصر – الجزء الأول : نظم القانون العام – مكتبة الجلاء الجديدة – المنصورة – 1986م
- نعيم فرح – موجز تاريخ الشرق الأدنى القديم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي – دار الفكر – دمشق –1972
- نيقولا جريمال – تاريخ مصر القديمة – ترجمة / ماهر جويجاتي – مراجعة زكية طبوزادة – الطبعة الثانية – دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع – القاهرة – 1990 م

- هـ . آيدرس بل – مصر من الإسكندر الأكبر حتى الفتح العربي : دراسة في انتشار الحضارة الهيلينية واضمحلالها – تعريب / عبد اللطيف أحمد علي – دار النهضة العربية – بيروت –1973 م
- ول وايريل ديورانت – قصة الحضارة : حياة اليونان – الجزء الأول من المجلد الثاني- ترجمة / محمد بدران - مطابع الدجوي – القاهرة – 1971م
- ول وايريل ديورانت – قصة الحضارة : حياة اليونان – الجزء الثالث من المجلد الثاني- ترجمة / محمد بدران - دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع – بيروت –1971
- ول وايريل ديورانت – قصة الحضارة : حياة اليونان – الجزء الثاني من المجلد الثاني- ترجمة / محمد بدران – دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع – بيروت – 1971م
- يسري عبد الحكيم خليفة دياب – الهدايا في مصر في العصرين البطلمي والروماني – المؤتمر الدولي الخامس بعنوان " الكلمة والصورة في الحضارات القديمة " – مركز الدراسات البردية والنقوش – جامعة عين شمس– القاهرة –مؤتمر5- ج 3 –2014 م

✓ **المراجع الأجنبية :**

- Bouché -Histoire des lagids –vol3 – E. Leroux- paris – 1907
- p.m Fraser-ptolemaic Alexandria –vol 1- Oxford University Press academic monograph reprints-London -1972